هيئة السوق المالية
CONSEIL DU MARCHE FINANCIER
FINANCIAL MARKET COUNCIL

تونس، في 2 جانفي 2026

بـــــــلاغ هيئة السوق المالية

هيئة السوق المالية تعتمد استراتيجيتها لسنة 2026 في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح

في إطار اضطلاعها بمهامها القانونية الرامية إلى حماية سلامة ونزاهة السوق المالية التونسية ودعم الجهود الوطنية للوقاية من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلّح، تولت هيئة السوق المالية اعتماد استراتيجيتها لسنة 2026 في هذا المجال، والتي تقوم على جملة من المحاور المتكاملة المنسجمة مع المعايير الدولية وتوصيات مجموعة العمل المالي.

وترتكز هذه الاستراتيجية، في محور أول، على **دعم الامتثال الفعلي لدى المتدخلين في السوق** من خلال الانتقال من الامتثال الشكلي إلى امتثال قائم على مقاربة المخاطر والحوكمة الرشيدة، وذلك عبر متابعة تنفيذ خطط العمل المنبثقة عن أعمال الرقابة، وتعزيز دور هياكل الامتثال والمراقبة الداخلية، إلى جانب تكثيف أنشطة التحسيس والتوعية وإصدار التنبيهات الدورية حول المخاطر المستجدة، مع تشجيع اعتماد الحلول الرقمية الحديثة في مجال معرفة الحريف ومراقبة المعاملات.

كما تولي الهيئة، ضمن محور ثان، أهمية خاصة **لتنمية القدرات وبناء الكفاءات** إيمانا منها بأنّ العنصر البشري دعامة أساسية لنجاعة المنظومة، وذلك من خلال برامج تكوين متخصصة لفائدة إطارات الهيئة والمتدخلين في السوق، إلى جانب إعداد ونشر أدلة إرشادية قطاعية ترمي إلى توحيد الفهم والتطبيق وتعزيز ثقافة الامتثال.

Immeuble CMF, Avenue Zohra Faiza
Centre Urbain Nord - 1003 Tunis
Tél : +216 71 947 062 / 70 134 400
Fax : +216 71 947 252 / 70 134 440

E-mail : cmf@cmf.tn

مبنى هيئة السوق المالية، شارع زهرة فائزة
المركز العمراني الشمالي - 1003 تونس
الهاتف :400 134 70 / 062 947 71 216+
الفاكس : 440 134 70 / 252 947 71 216+

وفي محور ثالث، تهدف الاستراتيجية إلى **تحسين جودة التبليغ والتحليل** عبر الرفع من دقة ونجاعة البلاغات المتعلقة بالعمليات المشبوهة واحترام الآجال القانونية، وتعزيز مساهمة المؤسسات الخاضعة لرقابة الهيئة في التبليغ لدى اللجنة التونسية للتحاليل المالية، مع دعم التحليل المالي وتكثيف التنسيق مع السلط القضائية والأمنية والرقابية، والاستثمار في الأدوات الرقمية وتقنيات الإنذار المبكر.

وتولي الاستراتيجية، في محور رابع، عناية خاصة **بدعم التطبيق الفعلي للعقوبات المالية المستهدفة**، من خلال التثبت من نجاعة عمليات المسح بالقوائم الوطنية والدولية، والتطبيق الفوري لتدابير التجميد دون إعلام مسبق، مع إدراج هذا الموضوع ضمن برامج الرقابة والتكوين وتحيين مصفوفات المخاطر استنادا إلى نتائج التقييم الوطني للمخاطر لسنة 2025، بما يعزز مصداقية المنظومة الوطنية.

أما المحور الخامس، فيتعلق **بتعزيز الإطار الرقابي والإشرافي** عبر تكريس المقاربة القائمة على المخاطر كمنهج أساسي في أعمال الهيئة، وتطوير أدوات التقييم القطاعي وآليات الإنذار المبكر، بما يتيح توجيه الجهود الرقابية نحو الأنشطة والمؤسسات الأعلى تعرضا للمخاطر، ويكرس نجاعة التدخل الرقابي ويسهم في الحد من المخاطر النظامية.

وتؤكد هيئة السوق المالية، من خلال اعتماد استراتيجيتها لسنة 2026، التزامها المتواصل بدورها الوقائي والرقابي والزجري في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلّح، بما يدعم استقرار السوق المالية التونسية ويعزز ثقة المتعاملين فيها ومواءمتها مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.